

٢٠ / ٢٠٢٠

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 30 جانفي 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لدعم الشركات الناشئة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة المبتكرة

فصل وحيد:

تم الموافقة على اتفاق القرض الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس بتاريخ 30 جانفي 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ قدره ست وستون مليون وتسعمائة ألف (66.900.000) أورو لدعم الشركات الناشئة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة المبتكرة.

٢٠ / ٢٠٢٠

الواردات
13 فيفري 2020
مجلس قرطاج الشعبي مكتب التصريح المركزي

شرح أسباب

٢٠٢٠ / ٢٠٢٠

(مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 30 جانفي 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لدعم الشركات الناشئة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة المبتكرة للشركات الناشئة والشركات الصغرى والمتوسطة المبتكرة)

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية بتاريخ 30 جانفي 2020 بتونس مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير اتفاق قرض بمبلغ جملي قدره 66.9 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 208.58 مليون دينار للمساهمة في تمويل مشروع الشركات الناشئة والشركات الصغرى والمتوسطة. يتزلف المشروع في إطار الاستراتيجية الوطنية تونس الناشئة الذي يهدف إلى جعل تونس وجهة إقليمية مميزة وإطاراً وطنياً محفزاً للبعث واستقطاب المؤسسات الناشئة والتي ترمي إلى جعل تونس قطباً للمؤسسات الناشئة في جنوب المتوسط والعالم العربي والقاربة الإفريقية من خلال أربع محاور عمل أساسية أولها الاطار القانوني الذي تم عبر إصدار القانون عدد 20 لسنة 2018 مؤرخ في 17 أفريل 2018 المتعلق بالمؤسسات الناشئة، وثانيها توفير آليات خصوصية لتمويل ومرافق المؤسسات الناشئة وثالثها تطوير وتكوين الكفاءات ورابعها الإدماج الجغرافي عبر توسيع ديناميكية المؤسسات الناشئة على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية.

ويعود صندوق ANAVA المكون المحوري الذي يبني عليه تمويل الشركات الناشئة كما ورد بالقانون المتعلق بالمؤسسات الناشئة، والذي يهدف إلى تعبئة الأموال الضرورية من لدن المؤسسات المالية الدولية بما في ذلك على وجه التحديد مجموعة البنك العالمي ومؤسسات التمويل الدولية والمانحين الدوليين.

ويهدف المشروع إلى دعم فرص الولوج إلى مصادر التمويل ودعم نمو الشركات الناشئة والشركات الصغرى والمتوسطة المبتكرة.

وسيتم التركيز بشكل خاص على دعم بعث وتطوير الشركات الناشئة التي تقوم خاصة على الابتكار والتجدد واعتماد التكنولوجيات الحديثة والتي تحقق قيمة مضافة عالية ولها القدرة التنافسية على المستويين الوطني والدولي.

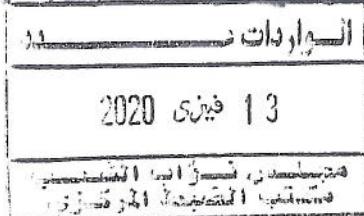
وقد تم التفاوض خلال سنة 2019 مع البنك الدولي حول آلية تمويل المساهمة العمومية في صندوق ANAVA عبر جزء من موارد هذا القرض.

تم اعتماد خيار تكليف صندوق الودائع والأمانات، الذراع المالي للدولة، للإشراف على تنفيذ مكونات المشروع والمساهمة في الاكتتاب في رأس مال صندوق الصناديق باستعمال الموارد المتاتية من البنك الدولي وبقيمة المساهمين في آلية التمويل.

أهداف الصندوق:

الهدف من البرنامج الجاري تنفيذه (Startup Tunisia) كطار تنظيمي وANAFA كآلية التمويل) هو إنشاء مناخ استثمار مفتوح لشركاتنا التاريخيين بحيث يمكن للنجاحات المحلية تصدير مهاراتها وتطوير أعمالها في جميع أنحاء العالم.

٢٠٢٠ / ٢٠٢٠



كما يهدف إلى جعل تونس وجهة رئيسية للاستثمار في الابتكار والتجديد والشركات الناشئة في الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط كمفترق بين أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. وتم التركيز على الميزات الإيجابية التالية:

- الشباب الأكثر تعلماً والغني بالمهارات وخاصة في المجال التكنولوجي،
- مجتمع مدني ناشط،
- افتتاح تاريخي وجغرافي لتونس على العالم،
- تسجيل نجاحات عديدة لشركات ناشئة في تونس وخارجها،
- توفر مناخ إهاطة بالاستثمار ثري يمكن الاعتماد عليه،

ويلعب صندوق الودائع والأمانات دور الوسيط الذي يساعد على تعبئة الأموال نظراً للثقة التي يحظى بها خاصة لدى الأطراف الدولية ولدى المانحين الدوليين الذي تربطه بهم اتفاقيات شراكة وتعاون.

استراتيجية صندوق الصناديق : ANAVA

ويهدف هذا الصندوق إلى تعبئة أموال بحجم 200 مليون يورو مع إغلاق أول بـ 100 مليون يورو، الأمر الذي سيتمكن من بلوغ الأهداف الرئيسية التالية:

- إنشاء 1.000 شركة ناشئة وإحداث 10.000 فرصة عمل في غضون 5 سنوات،
- 1 مليار دينار كرقم معاملات تراكمي على مدى 5 سنوات،
- شركة ناشئة ICORNE تتجاوز قيمتها المليار دولار أمريكي،

أضف إلى ذلك أن الصندوق المذكور سوف يحقق رقم معاملات بمعدل 1 مليون يورو سنوياً على مدار السنوات الخمس الأولى.

وتعتبر هذه العملية من الأهمية بمكان نظراً لتأثيرها ونتائجها وهو ما بدأ يتحقق من خلال الاستفادة من موجة الدعم التي أعقبت إصدار قانون المؤسسات الناشئة Start Up Act .

وعند تعبئة الأموال، كان من الضروري تحديد الهيكل المسؤول عن التصرف في صندوق ANAVA وكذلك الأدوات ذات الصلة بما يستجيب للشروط التالية:

- 1- لا يمكن منح التصرف في صندوق ANAVA لمشغل خاص يتنافس مع الفاعلين في السوق طبقاً للفصل الخامس من القانون 20 لسنة 2018 المؤرخ 2018/04/17.
- 2- الاستجابة لمعايير التصرف والحكمة المطلوبة من المانحين .

محاور المشروع:

يتضمن المشروع ثلاثة محاور أساسية:

- المحور الأول- صنوق ANAVA: تمويل في شكل موارد ذاتية وشبه ذاتية fonds et quasi fonds propres propres للشركات الناشئة والشركات الصغرى والمتوسطة المبتكرة، وذلك من خلال "الوسطاء الماليين المشاركون" Intermédiaires financiers Participants مباشرة للمستفيدين المؤهلين حسب معايير محددة.

- المحور الثاني: دعم النظام المؤسسي لتشجيع المبادرة وتطوير الشركات الناشئة والشركات الصغرى والمتوسطة المبتكرة

سيتم هذا الدعم من خلال المنح التالية:

20 / 2020

أ) منح لتطوير وتبسيط المفاهيم concepts لصالح الشركات الناشئة المؤهلة لدعم تطوير أو اختبار الأفكار الريادية لا سيما من خلال إعداد خطط العمل لتوحيد الأفكار الريادية والابتكارات ، ب) منح الجاهزية للاستثمار لفائدة شركات الناشئة المؤهلة لبناء قدراتها واستعدادها لجذب الاستثمار، ج) إطلاق منحة التحفيز لممدي الخدمات من أجل دعم البرامج والمبادرات الجديدة التي تقدم برامج حضانة (incubation) ذات جودة عالية ، خاصة تلك التي تدعم فئات معينة من مراحل انطلاق الشركات الناشئة (بما في ذلك الشركات الناشئة التي تقودها النساء والشركات الناشئة الناشطة في المناطق الداخلية)، د) المنح القائمة على الأداء لممدي الخدمات المؤهلين لزيادة عدد الشركات الناشئة المستفيدة من خدماتها وتحسين جودة خدمات الحضانة والتسارع incubation et accélération، هـ) المنح للشركات الصغرى والمتوسطة : منح لإعداد الاستثمار ومنح للبني التكنولوجي ، ولا سيما عن طريق إعداد وتنفيذ التسخیصات وخطط العمل وخطط الاستثمار ذات الصلة ، وشراء المعدات ذات الصلة.

- المحور الثالث: إدارة المشروع وتعزيز القدرات

تقديم الدعم للأنشطة التالية: (أ) تنسيق المشروع ومتابعته وتقييمه، بما في ذلك إنشاء وتنفيذ نظام المعلومات ؛ ب) إجراء أنشطة تعزيز القدرات والخدمات الاستشارية ذات الصلة ، بما في ذلك لصالح وحدة التصرف ورأس المال الذكي والوسطاء الماليين المشاركون ؛ (ج) تنفيذ أنشطة تعزيز القدرات والاتصال والتوعية ذات الصلة بأنشطة المشروع .

المستفيدون من المشروع

- المستفيدون النهائيون من المشروع هم الشركات الناشئة والشركات الصغرى والمتوسطة المبتكرة، والتي يتم تعريفها على أنها شركات جديدة أو حالية، تم إنشاؤها رسمياً وتضم أقل من 200 موظف.

وستسمح استراتيجية الاستثمار ومعايير الأهلية، بالإضافة إلى إجراءات إنشاء المعاملات، بتخصيص التمويل للشركات الناشئة في مرحلة الانطلاق والشركات الصغرى والمتوسطة والتي تحقق قيمة مضافة عالية قائمة على التكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، سيتم التركيز بشكل خاص على زيادة نسبة الشركات الناشئة والشركات الصغرى والمتوسطة التي ترأسها النساء، وكذلك على توسيع أنشطة المشاريع في المناطق الداخلية من البلاد.

-اما المستفيدين الوسيطين فيتمثلون في الوسطاء من القطاع الخاص الذين يقدمون رأس المال الاستثماري أو خدمات تطوير الشركات الناشئة والشركات الصغرى والمتوسطة المبتكرة.

ويساهم المشروع في خلق وظائف طويلة الأجل ، مع خلق معظم الوظائف من خلال تأثيرات سلاسل القيمة.

كما سيساهم المشروع في خلق حوالي 1,857 وظيفة مباشرة، منها 557 (30%) ستشغلها النساء و 371 (20%) من قبل المستفيدين الشباب (من سن 18 إلى 35).

روزنامة إنجاز المشروع:

سيتم إنجاز مشروع تحسين قطاع الطاقة خلال الفترة الممتدة بين سنة 2020 وسنة 2026.

الشروط المالية للقرض :

- قيمة القرض: 66.9 مليون دولار
- مدة السداد: 35 سنة منها 7 سنوات والنصف إمهال
- نسبة الفائدة : %1.095 Euribor+ spread fixe حوالي
- عمولة التعهد: 0,25% سنويا على المبلغ غير المسحوب
- عمولة الافتتاح: 0.25% من مبلغ القرض تخصم مباشرة حال دخول القرض حيز النفاذ.

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب.

